صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

إتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي في الدول العربية

إعداد

امحمد موعش

صندوق النقد العربي

2023

© صندوق النقد العربي 2023
حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

الأراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر مُعد الدراسة، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818 - أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 97126171552 +
فاكس: 97126326454
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: http://www.amf.org.ae

المحتـوى

مقدمة 4

أولاً: مفهوم إتساق إحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي..... 6

ثالياً: وضعية إتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي في الدول العربية 9

1. الأردن 9
2. الامارات 9
3. البحرين..... 9
4. الجزائر 10
5 تونس 10
6. السعودية 11
7. سوريا..... 11
8. العراق 11
9. سلطنة عمان..... 12
10. فلسطين..... 12
11. قطر 13
12. الكويت..... 13
13. لبنان..... 14
14. مصر 14
15. المغرب..... 14
16. اليمن..... 15

ثالثاً: الخاتمة والتوصيات 16

مقدمة

تم إعداد هذه الدراسة في إطار الإجتماع العاشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" الذي سيُعقد في الفترة 8-9 نوفمبر 2023، وتهدف إلى معرفة مدى اتساق بيانات الاقتصاد الكلي في الدول العربية، من خلال موائمة بيانات الأنظمة الإحصائية المختلفة، إضافة إلى تحديد دور كل من البنوك المركزية، ووزارات المالية، والأجهزة الإحصائية في ضمان إتساق المؤشرات الاقتصادية الكلية ورصد الأدوات والمنهجيات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

تعمل الأجهزة الإحصائية، والمؤسسات المالية في الدول العربية على إعداد ونشر عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي بتطبيق المعايير والمنهجيات الصادرة في الأنظمة الإحصائية الدولية، وباستخدام بيانات إحصائية من مصادر مختلفة تشمل السجلات الإدارية، والمسوحات، والتقارير الدورية للجهات المنتجة للبيانات. يشكل هذا التنوع في الأنظمة الإحصائية وفي مصادر البيانات تحدياً لضمان اتساق مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة الحسابات القومية، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية.

في هذا الإطار، يشير مفهوم اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي إلى عدم وجود اختلاف في البيانات المستخدمة في إعداد المؤشرات الاقتصادية المدرجة في أنظمة إحصائية، إضافة إلى وجود آلية لمعالجة التناقضات في البيانات وإعداد تفسيرات لذلك ارتكازا على أحدث الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية. كما أن اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي يمتد إلى مجال التوقعات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، حيث يتم الربط بين أهم المؤشرات الاقتصادية في النموذج والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، ورصيد الموازنة، والدين العام، والاحتياطي الأجنبي، ومعدل البطالة، وغيرها. تُمكِن هذه المنهجية من إعداد تنبؤات للمؤشرات الاقتصادية وتبين مدى اتساق الاجراءات والسياسات الاقتصاد والمالية والنقدية في تحقيق الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي المرجوة منها.

تتضمن الدراسة مفهوم ونطاق اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي، وأهم التجارب العربية في هذا الشأن بناءً على نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي، إضافة إلى استنتاجات وتوصيات أمانة اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات). تم استيفاء الاستبيان من قبل 14 جهاز إحصاء، و12 بنك مركزي، و5 وزارات المالية، وتشمل الأجوبة 16 دولة العربية الآتية: الأردن، الامارات، البحرين، والجزائر، وتونس، والسعودية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، والكويت، ومصر، والمغرب، واليمن، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدوا رقم (1)

المؤسسات الاحصائية العربية التي شاركت في الاستبيان

	البنوك المركزية ومؤسسات النقد	الأجهزة الإحصائية	وزارات المالية
الأردن	✓	✓	
الإمارات		✓	
البحرين	✓	✓	✓
تونس	✓		
الجزائر		✓	
جيبوتي			
السعودية	✓	✓	✓
السودان			
سورية		✓	
الصومال			
العراق	✓	✓	
سلطنة عمان	✓	✓	
فلسطين	✓	✓	
قطر	✓		
القمر المتحدة			✓
الكويت	✓	✓	
لبنان	✓		
ليبيا		✓	
مصر		✓	✓
المغرب	✓	✓	
موريتانيا			
اليمن	✓	✓	✓
العدد الإجمالي	**12**	**14**	**5**

أولاً: مفهوم إتساق إحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي

من بين أهداف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ضمان استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تساعد على خلق فرص عمل، وزيادة الدخل القومي، والتحكم في مستوى الأسعار، وتوفير التمويل الملائم للأنشطة الاقتصادية، وضبط مؤشرات المالية العامة في مستويات قابلة للإستمرار.

لبلوغ هذه الأهداف، تحرص الحكومات على تتبع تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال مجموعة من الأدوات الإحصائية، منها " الإطار الاقتصادي الكلي" أو "النماذج الاقتصادية"، تمكن هذه المؤشرات من تشخيص الوضعية الاقتصادية وتقديم رؤية مستقبلية لتطورها. بذلك، تعتبر إحصاءات الاقتصاد الكلي أداة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية وتساعد صناع القرار في اتخاد السياسات والتدابير المناسبة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، تعمل الأجهزة الإحصائية على تحقيق اتساق البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتي تشمل إحصاءت الحسابات القومية، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية، ومؤشرات الأسعار. يتبين مفهوم اتساق الإحصاءات الكلية في دقة وسهولة استخدامها، وعدم ظهور إصدارات مختلفة من نفس البيانات في مصادرأخرى. كما تتم معالجة الفروقات في البيانات وإعداد تفسيرات لذلك. مثلاً يتم التحقق في الإتساق بين إحصاءات القطاع الخارجي في كلٍ من نظام الحسابات القومية الربع السنوية، مع إحصاءات ميزان المدفوعات الربع السنوية، نظراً لاختلاف عمليات التجميع في هذه الأنظمة الإحصائية، وإشكالية التنسيق بين مصادر البيانات على المستوى الوطني.

من جهة أخرى، فإن ضرورة اتساق السياسات الاقتصادية الكلية تقتضي اتساق إحصاءات والمؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، نتيجة للترابط بين هذه المؤشرات. على سبيل المثال، حين يتم وضع سيناريو للنمو الاقتصادي على المدى القصير أو المتوسط، فإن الاجراءات والسياسات الاقتصادية المعتمدة تؤثر على الانتاج، والدخل، ومعدل التضخم، ورصيد الموازنة والدين العام بطرق مختلفة، وبالتالي يجب تقييم أثر هذه السياسات ومدى اتساقها وتطابقها مع النظرية الاقتصادية.

يتضمن الاقتصاد الكلي إحصاءات القطاع الحقيقي، (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم)، وإحصاءات مالية الحكومة (رصيد الموازنة والدين العام)، وإحصاءات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري والتغير في صافي الموجودات الخارجية)، وإحصاءات النقدية والمالية (نمو السيولة المحلية والائتمان المحلي). يقدم الشكل (1) أهم المؤشرات التي تم اختيارها بما يتماشى مع أهداف السياسات الاقتصادية (الانجازات والتوقعات).

الشكل (1): أهم إحصاءات الاقتصاد الكلي

القطاع المالي (Fiscal Sector)

الموازنة العامة (تدفقات)

الإيرادات والمنح

الايرادات

المنح

النفقات

النفقات الجارية

النفقات الرأسمالية

التوازن الكلي

تمويل العجز

صافي التمويل الداخلي

من القطاع المصرفي

من القطاع غير المصرفي

صافي التمويل الخارجي

القطاع الحقيقي (Real Sector)

الحسابات القومية (تدفقات)

الاستهلاك الكلي

الخاص

الحكومي (الأجور + السلع والخدمات)

إجمالي الإستثمار المحلي

الحكومي

الخاص

الصادرات السلعية والخدمية

الواردات السلعية والخدمية

القطاع النقدي (Monetary Sector)

المسح النقدي (أرصدة بالعملة المحلية)

صافي الأصول الأجنبية

صافي الإئتمان المحلي

صافي الائتمان الحكومي

الائتمان غير الحكومي

صافي بنود أخرى

القطاع الخارجي (External Sector)

ميزان المدفوعات (تدفقات)

الحساب الجاري

الصادرات السلعية والخدمية

الواردات السلعية والخدمية

صافي التحويلات الجارية

الحكومية

الخاصة

الحساب المالي والرأسمالي

الإستثمار المباشر

صافي التحركات الراسمالية (قصيرة وطويلة الأجل)

الحكومية

الخاصة (المصرفية)

الميزان الكلي

الإحتياطي (التغير في صافي الأصول الأجنبية)

المصدر: الدورة التدريبية حول "إطار الاقتصاد الكلي"، صندوق النقد العربي، 2023.

تتعلق المرحلة الأولى لاتساق الإحصاءات بمنهجية جمع البيانات من مختلف مصادرها ومراجعتها ومتابعة جودة وموثوقية هذه البيانات، خاصة مع التغيرات التي تقع في تحديث البيانات بصفة دورية. على سبيل المثال، تقوم الأجهزة الإحصائية أثناء إعداد الحسابات القومية بمراجعة بيانات مالية الحكومة، وإحصاءات ميزان المدفوعات وتحديد مدى تطابقها في كل أماكن استخدامها لاحتساب المؤشرات الاقتصادية الكلية حسب الأدلة والمعايير الإحصائية الدولية، إضافة إلى حجم الفروقات الموجودة بينها. من جانب آخر، تعتبر الإحصاءات الاقتصادية الكلية أداة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن مفهوم اتساق الاحصاءات الكلية يشير كذلك إلى مدى اتساق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتبعة. في هذا الإطار، تقوم بعض المؤسسات الإحصائية بتصميم نماذج اقتصادية تبرز الترابط بين المؤشرات، وتساعد على فهم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، وإعداد التوقعات وبالتالي تقييم مدى اتساق البيانات على المستوى الاقتصاد الكلي.

الشكل (2): الترابط بين إحصاءات الاقتصاد الكلي

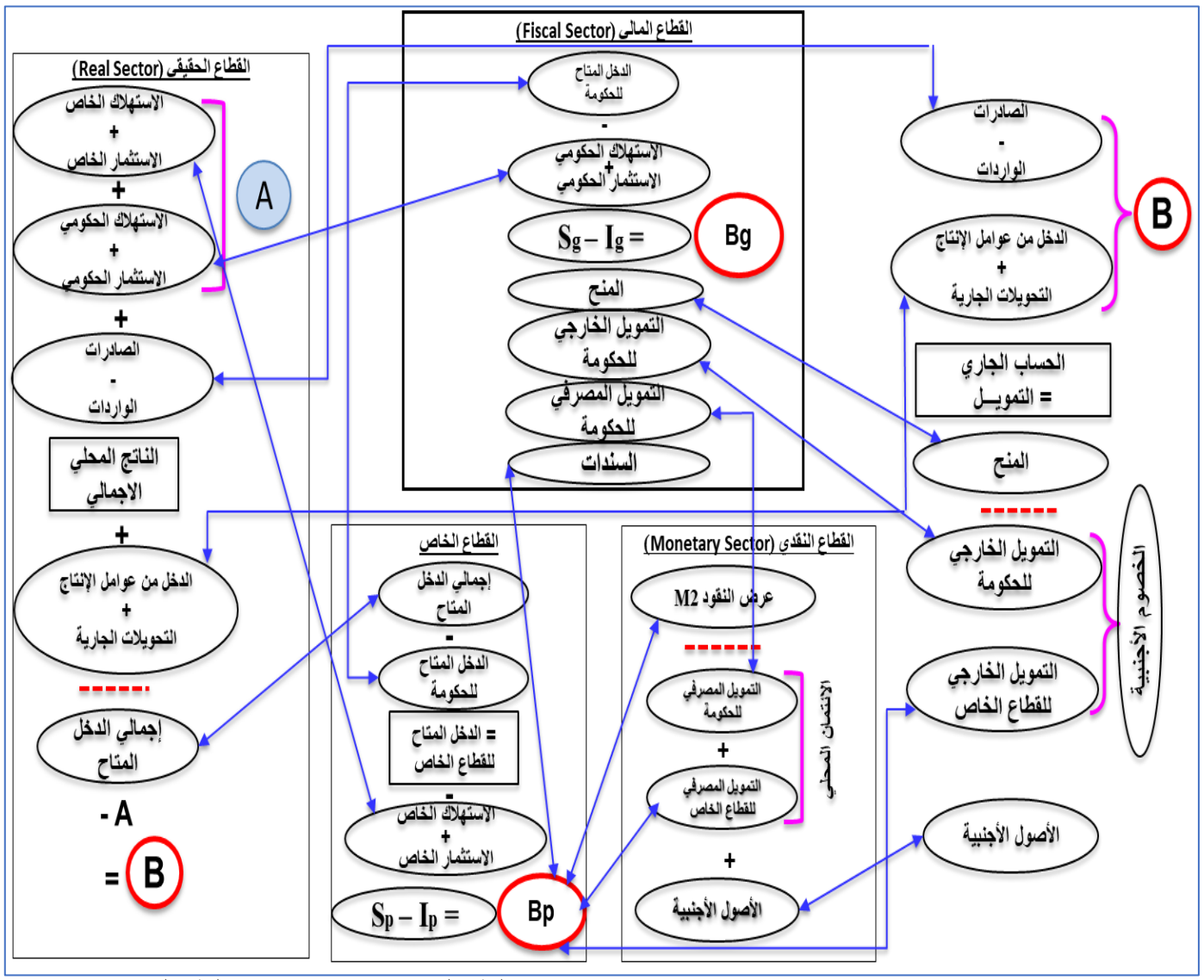

Allocation:(A) استيعاب، و(B): رصيد (Balance)"، و(Bp: رصيد حساب القطاع الخاص، و(Bg): رصيد حساب القطاع العام.

المصدر: الدورة التدريبية حول "إطار الاقتصاد الكلي"، صندوق النقد العربي، 2023.

ثالياً: وضعية إتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي في الدول العربية

في إطار اهتمام صندوق النقد العربي برصد وضعية إتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي في دوله الأعضاء، تم إعداد استبيان في هذا الخصوص تم استيفائه من قبل 15 دولة عربية تشمل: الأردن، والامارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، والكويت، ومصر، والمغرب، واليمن. وتوزعت الأجوبة حسب المؤسسات الإحصائية كالتالي: 14 جهاز إحصاء، و11 بنك مركزي، و5 وزارات المالية.

1. الأردن

يقوم البنك المركزي بتحديد ومراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى (الحسابات القومية، ومالية الحكومية ومؤشرات الأسعار، ومؤشرات العمالة من خلال مراجعة البيانات المنشورة على مواقع الجهات المعنية. ليس لدى البنك المركزي أداة إحصائية لتقييم اتساق بيانات الاقتصاد الكلي، في حين يتم التطرق إلى موضوع اتساق إحصاءات الإقتصاد الكلي في التقرير السنوي للبنك المركزي، وكذلك أثناء إعداد التوقعات لمؤشرات الاقتصاد الكلي. من بين التحديات التي تواجه البنك المركزي في تقييم اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي عدم توافر البيانات في الوقت المناسب من بعض المصادر، مما يتطلب مزيداً من التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإحصائية.

2. الامارات

في إطار تقييم اتساق الإحصاءات، تعمل الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على مراجعة البيانات الصادرة عن مصادر البيانات الأخرى، والتواصل مع وزارة المالية لتوفير بيانات الموازنة العامة، والمصرف المركزي لتوفير بيانات ميزان المدفوعات وعقد الاجتماعات الدورية معهم.

يتوفر لدى الهيئة الإتحادية أداة لتقييم اتساق الإحصاءات باستخدام نموذج "الإطار الاقتصاد الكلي"، غير أنه لايتم نشر نتائجه. على مستوى المؤسسي، يهتم المجلس الوطني للإحصاء بقضايا اتساق البيانات الإحصائية الكلية واقتراح حلولً للتحديات في هذا الشأن. إجمالاً، تتميز احصاءات الاقتصاد الكلي باتساق جيد مع وجود بعض التحديات يتم العمل على تقديم الحلول لها.

3. البحرين

تعمل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بجمع ومراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى وتتأكد من اتساقها، حيث يتم استخدام منهجية "الإطار الاقتصاد الكلي" ونماذج قياسية" في هذا المجال، كما تقوم الهيئة بمشاركة البيانات والمؤشرات مع جميع الجهات ذات الصلة واستخدام البيانات من مالية الحكومة وميزان المدفوعات في إعداد الحسابات القومية.

من جهته، يقوم مصرف البحرين المركزي بإعداد بيانات حول مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مسح يتم إجراؤه على أساس ربع سنوي وسنوي نيابة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. كما يتم التأكد من اتساق البيانات النقدية والمالية مع إحصاءات الحسابات القومية، والقطاع الخارجي. وتعتبر وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين الجهة المعنية بموائمة الأنظمة الاحصادية وتحديد الإجراءات لضمان اتساق البيانات الاقتصاد الكلي.

أما وزارة المالية، فإنها تستخدم الإطار الاقتصاد الكلي، والبرمجة المالية في تقييم اتساق الإحصاءات ويتم مراجعتها من قبل لجنة تنسيق الإحصاءات، ونشر النتائج في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، والنشرات حول التوقعات الاقتصادية. فيما يتعلق بتقييم الوضع الحالي لاتساق الإحصاءات، تشير وزارة المالية إلى الحاجة لاستمرار التعاون بين الجهات التي تعد وتنشر إحصاءات الاقتصاد الكلي واستحداث سبل لتطويره. من بين التحديات تطوير آلية للتعاون مع القطاع الخاص لضمان شمولية إحصاءات الاقتصاد الكلي، وتطوير آليات جمع وتحليل المعلومات الاقتصادية بما يتناسب مع التغييرات الاقتصادية وشمولية الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

4. الجزائر

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بإعداد إحصاءات الحسابات الإقتصادية السنوية والربع السنوية بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، والبيانات الشهرية الخاصة بمؤشر التضخم و بيانات سوق العمالة. كما ينشر بعض الإحصاءات التي يعدها البنك المركزي وتشمل إحصاءات ميزان المدفوعات، ومعدلات الصرف، والكتلة النقدية، إضافة إلى إحصاءات مالية الحكومة التي تعدها وزارة المالية. ويعتبر المجلس الوطني للإحصاء الجهة المعنية بتقييم اتساق الاحصاءات بصفة عامة.

بخصوص الوضع الحالي للإحصاءات، فهي متسقة حيث أن البعض منها يصب في إطار متكامل ومتسق وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008 الصادر عن الأمم المتحدة، حيث يستخدم كمعايير دولية لإعداد الحسابات القومية ويدمج في نفس الإطار بيانات القطاع الحقيقي، وبيانات ميزان المدفوعات بالنسبة لحسابات القطاع الخارجي، وبيانات مالية الحكومة لحسابات قطاع الإدارة العامة، وكذلك معدل التضخم المستعمل لاحتساب الإستهلاك النهائي للأسر بالحجم، وبيانات العمالة المستعملة لإحتساب الأجور. من أبرز التحديات هناك ضرورة التنسيق أكبر بين مختلف المؤسسات الإحصائية الوطنية.

5. تونس

من مهام البنك المركزي في تونس إعداد ونشرإحصاءات القطاع الخارجي، والإحصاءات النقدية والمالية، كما يقوم بمراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى. لايتوفر لدى البنك المركزي أداة أو منهجية لتقييم اتساق إحصاءا الاقتصاد الكلي، غير أن هناك المجلس الوطني للإحصاء الذي يعتبر إطاراً مؤسسياً يهتم باتساق الإحصاءات على المستوى الوطني. يعتبر البنك المركزي أن هناك اتساق جزئي في إحصاءات ومؤشرات الإقتصاد الكلي، ويحتاج لمزيد من التحسينات من خلال تطبيق أحدث المنهجيات والأدلة الإحصائية الدولية التي تضمن الاتساق المنشود في إحصاءات الإقتصاد الكلي. اقترح البنك المركزي أهمية تحديد أثر تفاوت تطبيق المنهجيات والأدلة الإحصائية الدولية من قبل منتجي الإحصاءات على مدى اتساق البيانات بصفة عامة.

6. السعودية

تنشر الهيئة العامة للإحصاء بيانات الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة. كما تتم مراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، حيث تتواصل الهيئة العامة مع الجهات الحكومية المزودة للبيانات ومراجعة التقديرات وابداء الرأي والملاحظات حولها. تعتبر الهيئة العامة أن معضم الإحصاءات متسقة بشكل كبير ولكن مازالت تعمل على تحديث أنظمة الاتساق لكافة البيانات. من بين التحديات في تقييم اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي اختلاف التصانيف الإحصائية المطبقة في إعداد المؤشرات، وتوقيت توفر البيانات، وأسس وطريقة التسجيل للبيانات.

من جانب آخر، يقوم البنك المركزي بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والذي يعتبر أحد مدخلات الحسابات القومية. لدى البنك المركزي أداة لتقييم اتساق احصاءات الاقتصاد الكلي من خلال استخدام "الإطار الاقتصاد الكلي"، ونماذج قياسية والتحليلات الاقتصادية. يتم التنسيق المشترك بين الجهات الحكومية المنتجة للإحصاءات، مما يضمن اتساق بيانات الاقتصاد الكلي، حيث أن هناك تعاوناً وتكاملاً بين الهيئة العامة للإحصاء كونها المعنية بإعداد الحسابات القومية، ووزارة المالية كونها المنتجة لإحصاءات مالية الحكومة، والبنك المركزي المنتج للإحصاءات النقدية والمالية والقطاع الخارجي. ويعتبر البنك المركزي الوصول للبيانات التفصيلية من أهم التحديات في هذا المجال.

من جهتها، تعمل وزارة المالية على إطار مالي واقتصادي متوسط المدى يربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وبيانات المالية العامة وإعداد التوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية والمالية على المدى المتوسط والمدى الطويل، حيث تستخدم النماذج القياسية، والإطار الاقتصادي الكلي في تقييم اتساق المؤشرات الاقتصادية الكلية.

7. سوريا

تتعلق إحصاءات الإقتصاد الكلي التي ينتجها جهاز الإحصاء في سوريا بالناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة، والتجارة الخارجية. ويتم مراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، كما تستخدم نماذج قياسية ومنهجية "الإطار الاقتصاد الكلي" لتقييم اتساق الاحصاءات، وتنشر نتائج هذا التقييم في التقرير حول التوقعات الاقتصادية. يعتبر المجلس الوطني للتخطيط الجهة الحكومية المعنية بضمان اتساق الإحصاءات بصفة عامة. من اهم التحديات في هذا الإطار، تاخر بعض البيانات وعدم شموليتها أحيانا.

8. العراق

تتوزع إحصاءات الاقتصاد الكلي التي ينشرها البنك المركزي العراقي على القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي، المستوى العام للأسعار، القطاع المالي (الايرادات العامة والنفقات العامة، والدين العام)، القطاع الخارجي (التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات)، والقطاع النقدي والمصرفي (السيولة المحلية، والاحتياطيات

الاجنبية، والائتمان، والودائع، وغيرها). يقوم البنك المركزي بإعداد التوقعات الاقتصادية لكنه لا يتطرق إلى موضوع اتساق البيانات.

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الجهة الرسمية المعنية باتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي في العراق، حيث توجد لجان مشتركة لمراجعة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للاحصاء مع إحصاءات ميزان المدفوعات، ويتم استخدام نماذج المدخلات والمخرجات لتقييم اتساق الاحصاءات. حسب جهاز الإحصاء، هناك اتساق جيد بين مؤشرات الحسابات القومية مع بيانات الحكومة العامة والكثير من الأنشطة، الا أنه توجد فروقات ما بين بيانات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للإحصاء، لذلك تعمل لجان مشتركة لإيجاد تفسير لهذه الفروقات واقتراح الحلول لتوحيد هذه البيانات.

إن أبرز التحديات هو عدم امكانية تنفيذ مسح اقتصادي شامل، ويستعاض عنه بمسوح في سنوات متفرقة، مما يؤدي إلى عدم توفر سنة مرجعية لتقييم كافة البيانات بطريقة سوية، وأن سبب عدم تنفيذ المسح الاقتصادي الشامل هو عدم توفر إطار حديث لكافة المنشآت الاقتصادية العاملة والتي يوفرها التعداد العام للسكان، حيث يقوم الجهاز بتحديث الاطار جزئيا. هناك أيضا عدم كفاية الموارد المالية والتدريب، وضعف البيانات حول القطاع غير المنظم.

9. سلطنة عمان

ينشر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحسابات القومية، والأسعار، ومؤشرات العمالة، والتجارة الخارجية، والمالية العامة، والسكان، والاستثمار الأجنبي، والإحصاءات النقدية، ومؤشرات بورصة مسقط. يتم التأكد من اتساق البيانات من خلال تطابق المجاميع الأقتصادية للحسابات القومية مع بيانات المنشورة في المالية العامة للحكومة من ناحية الضرائب و الاعانات والاجور والرواتب والاستثمارات الحكومية، بالاضافة إلى تطابق بيانات الواردات والصادرات مع إحصاءات ميزان المدفوعات. يستخدم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات نموذج المدخلات والمخرجات للحسابات القومية لتقييم اتساق الإحصاءات.

من جهته، يقوم البنك المركزي بتحديد ومراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، من خلال طلب البيانات من المصدر المسؤول عن تجميعها والتحقق والتأكد من صحتها وإتساقها. كما تستخدم نماذج البرمجة المالية، والإطار الاقتصادي الكلي لتحديد مدى اتساق البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال إعداد التوقعات الاقتصادية ونشر النتائج في التقرير السنوي للبنك المركزي والنشرات الشهرية والربع السنوية. هناك إطار مؤسسي يهتم باتساق إحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي في سلطنة عمان وهو المجلس الوطني للإحصاء. من بين التحديات في هذا المجال، هناك إختلاف منهجيات إحتساب بعض المؤشرات وقصور وجود بيانات وصفية واضحة لبعض المؤشرات.

10. فلسطين

من مهام الجهاز المركزي للإحصاء نشر إحصاءات الحسابات والقومية، والتجارة الخارجية، والتنبؤات الاقتصادية، والأسعار، وميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، ومؤشرات العمالة، ومؤشرات الإنفاق واستهلاك الاسرة، والقيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية. يقوم جهاز الإحصاء بمراجعة البيانات المشتركة مع

الأنظمة الإحصائية الأخرى، ويتم التنسيق باعتماد مذكرات التفاهم مع الشركاء في إعداد البيانات والمراجعة للنتائج ومناقشتها قبل النشر الرسمي. تستخدم النماذج القياسية، والإطار الاقتصادي الكلي، ونماذج المدخلات والمخرجات في تقييم اتساق الاحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وتتكلف اللجان الاستشارية من أكاديميين ومحللين اقتصاديين باقتراح توصيات لضمان اتساق الإحصاءات. يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء أن مؤشرات الإقتصاد الكلي متسقة ولكن بحاجة إلى مراجعة مستمرة عند مقارنتها مع النتائج الصادرة عن الدراسات الشاملة كالتعداد ومدى تطابقها مع نتائجه، إضافة إلى المحافظة على استمرارية الحصول على البيانات الشاملة من التعدادات.

من جانب آخر، تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراجعة البيانات المشتركة مع الجهات الإحصائية الوطنية في إطار تقييم اتساق الاحصاءات. كما تعمل على التشاور والتنسيق قبل إصدار النتائج خاصة بمؤشرات الحسابات القومية حيث تتم مراجعتها من قبل سلطة النقد وإبداء أية ملاحظات بشأنها قبل صدورها وتزويد الجهة المعدة بهذه الملاحظات، ويجري نقاش بشأنها. أما بخصوص إحصاءات القطاع الخارجي، فإن إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ومسح الاستثمار الأجنبي تتم بشكل مشترك مع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وقبل عملية النشر، تجري مراجعة شاملة لكل بند قبل الإعتماد النهائي. تستخدم النماذج القياسية، والإطار الاقتصاد الكلي، ونماذج المدخلات والمخرجات في تقييم اتساق الاحصاءات على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تقدم سلطة النقد نتائج هذا العمل في النشرة حول التوقعات الاقتصادية. من بين التحديات في هذا المجال وجود ضعف بسيط يعود بالأساس إلى دورية نشر البيانات، إذ أن معظم المؤشرات تصدر أولية أو تقديرية ومن ثم يتم عمل بعض التعديلات عند صدور النتائج النهائية، مما يؤثر على اتساق بعض المؤشرات. من الجوانب الأخرى لهذا الموضوع، الفهم العام لاتساق المؤشرات الكلية في فلسطين، خاصة مصفوفة تدفق الأموال، التي بحاجة إلى فهم وتدريب مكثف بغية معالجة اتساق الإحصاءات بشكل عام.

11. قطر

يعمل البنك المركزي على مراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى من خلال عقد اجتماعات مشتركة مع منتجي الإحصاءات، كما يستخدم الإطار الاقتصادي الكلي لتقييم اتساق البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي ولا يتم نشر النتائج حيث تبقى للاستخدام الداخلي. ويعتبر البنك المركزي أن إحصاءات الاقتصاد الكلي متسقة بصفة جيدة.

12. الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي بإعادة نشر بعض البيانات النقدية والمالية والاقتصادية التي تصدر عن الجهات الحكومية الأخرى مثل الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبورصة الكويت، كما يقوم بإعداد وتجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي من كافة الجهات المعنية. يستخدم البنك المركزي نماذج قياسية في إعداد التوقعات الاقتصادية ويتم التطرق إلى اتساق الإحصاءات ومؤشرات الاقتصاد

الكلي. يعتبر عدم صدور بعض المؤشرات من قبل الأجهزة الإحصائية في الوقت المناسب من أبرز التحديات في هذا الشأن.

13. لبنان

من أهم البيانات التي ينشرها مصرف لبنان المركزي المؤشر الاقتصادي، وإستطلاع الأوضاع الإقتصادية، والبيانات النقدية والمالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، والدين العام الخارجي. لايتم إعداد تقييم لإتساق الإحصاءات، حيث يعتبرها المصرف المركزي جيدة جداً.

14. مصر

ينشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات جداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات، ومصفوفة الحسابات الاجتماعية، وتتضمن المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي بمنهجية الإنتاج والطلب.

تتم مراجعة البيانات المشتركة مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، حيث يحتفظ الجهاز المركزي للإحصاء بالبيانات النهائية للمالية العامة وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية دون تغيير في توازن جداول العرض والاستخدام. تتوفر لدى الجهاز المركزي أدوات إحصائية لتقييم اتساق الإحصاءات تشمل الإطار الاقتصادي الكلي، ونماذج المدخلات والمخرجات، وجداول العرض والاستخدام.

من أهم التحديات صعوبة تصنيف الضرائب والإعانات حسب المنتج المفروض عليه الضرائب أو المقدم له الإعانات. وصعوبة إعادة تصنيف هوامش النقل والتجارة حسب نوع المنتج، و عدم الاتساق بين البيانات وذلك بسبب الاعتماد على مصادر مختلفة لجانبي العرض والاستخدام.، و صعوبة تقدير الأنشطة غير المغطاة إحصائياً أو التى لديها مصادر بيانات ينقصها الشمول والدقة.

من جهتها، تعتبر وزارة المالية أنه يوجد مجال كبير لتحسين اتساق الاحصاءات والمؤشرات الاقتصادية بين كافة الجهات الحكومية المعنية بإخراج مؤشرات اقتصادية، حيث أن الوضع الحالي يعتمد على نشر البيانات الاقتصادية الكلية من جهة واحدة ألا وهي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. كما تأكد أن التحدي الأكبر يكمن في وجود آلية وإطار قانوني محدد يسهل من عملية اتساق احصاءات الاقتصاد الكلي.

15. المغرب

في إطار تقييم اتساق الإحصاءات، تعمل المندوبية السامية للتخطيط على مراجعة البيانات الصادرة عن الجهات الحكومية الأخرى، والتواصل مع التنسيق معها لضمان جودة البيانات، كما يتوفر لديها أدوات لتقييم اتساق الإحصاءات باستخدام نموذج "الإطار الاقتصاد الكلي"، ونماذج قياسية، ونموذج المدخلات والمخرجات للحسابات القومية. يتم نشر نتائج اتساق الإحصاءات الاقتصاد الكلي في تقارير حول الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، وتقييم

السياسات العمومية، والتوقعات الاقتصادية. على مستوى المؤسسي، يهتم المجلس الوطني للإحصاء، ولجنة تنسيق الإحصاءات بقضايا اتساق البيانات الإحصائية الكلية واقتراح حلولاً للتحديات في هذا الشأن.

من جهته، نظم البنك المركزي (بنك المغرب) بصفته منتجًا للإحصاءات النقدية، ورش عمل بحضور جهات إحصائية أخرى، بهدف تدارس إتساق الإحصاءات ومناقشة الروابط بين الإحصاءات النقدية و إحصاءات الاقتصاد الكلي من حيث تقسيم الوحدات المؤسسية وتصنيف الأصول المالية وقواعد تقييمها. وكجزء من تنسيق الإحصاءات التجارة الخارجية التي يصدرها مكتب الصرف مع الإحصاءات النقدية والمالية التي ينتجها بنك المغرب، تحرص المؤسستان على تبادل الخبرات على وجه الخصوص فيما يتعلق بجمع واتساق البيانات وإنتاج الإحصاءات مع ضمان تقارب منهجيات العمل في اطار اتفاقية الشراكة التي تجمع المؤسستين.

أيضًا، فيما يتعلق بتطبيق مبادئ القطاع المؤسسي، يسعى بنك المغرب أحيانًا للحصول على رأي المندوبية السامية للتخطيط أو وزارة المالية في حالات محددة. و يعمل بنك المغرب في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالبيانات و الإحصاءات ، على تعزيز التبادل مع شركاء البنك من خلال لجنة تنسيق الإحصاءات بهدف مشاركة ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وبشكل أكثر تحديدًا، تلك المتعلقة بالبيانات المرجعية لجمع وإدارة ومشاركة القاموس وقاعدة البيانات المشتركة بالإضافة إلى تحديث وتحسين أدوات نشر البيانات. يعمل المغرب حاليا على مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني الذي ينص على إحداث المجلس الوطني للإحصاء الذي سيتولى تنسيق برامج الإحصاءات والأبحاث الإحصائية الرسمية، وتقييم جودتها واحترامها للمبادئ والمعايير المعمول بها، وطنيا ودوليا، في هذا المجال. في هذا الإطار، يتضمن مشروع القانون مبادئ و مقتضيات ملزمة لمختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني تشكل ضمانات أساسية لجودة الإحصائيات الرسمية و تتعلق بالإستقلالية العلمية والمهنية والتجرد واحترام المعايير والمناهج والمدونات والتصنيفات المعمول بها وطنيا و دوليا في مجال الإحصاء خلال مختلف مراحل إنجاز العمليات الإحصائية.

من ابرز التحديات التي تواجه البنك المركزي في تقييم اتساق إحصاءات الاقتصاد الكلي هي تلك المتعلقة بتأخر تفعيل المجلس الوطني للإحصائيات و الذي يجب أن يحل محل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، و ذلك نظرا للدور الذي سيلعبه المجلس في تسهيل التبادل والتنسيق بين المؤسسات وتحسين اتساق الإحصاءات بما فيها تلك المتعلقة بالإقتصاد الكلي.

16.اليمن

من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تتعامل معها وزارة المالية الانفاق العام و الايرادات العامة والعجز الكلي والنقدي للموازنة العامة، حيث تقوم بتحليل إرتباطات تلك المؤشرات بمؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى. تتطلع وزارة المالية الى إنشاء وحدة تهتم بالمؤشرات المالية وعلاقتها بباقي إحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي اذا ما توفر التمويل من المانحين. يعتبر المجلس الوطني للإحصاء الجهة المعنية بتقييم اتساق الإحصاءات، وتشير الوزارة إلى أن هناك ضعفاً في إتساق إحصاءات ومؤشرات الاقتصاد الكلي ناجم عن ضعف الخبرة وكفاءة الكوادر

القائمة على تلك الإحصاءات، وضعف آلية إتساق وتدفق المعلومات، إضافة إلى الانقسام القائم في المؤسسات والهيئات الاقتصادية وبالتالي تشتت الجهود والتي حالت دون إتساق الاحصاءات والمؤشرات الاقتصادية في اليمن

ثالثاً: الخاتمة والتوصيات

عملت معظم الدول العربية على تطوير أساليب ومنهجيات إعداد ونشر إحصاءات الاقتصاد الكلي بما يتماشى مع الأدلة والمعايير المعتمدة في الأنظمة الإحصائية الدولية، خاصة ما يتعلق بالحسابات القومية، وإحصاءات المالية العامة، وإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات.

يتين من نتائج الاستبيان أن معظم الدول العربية تولي اهتماماً لموضوع اتساق الإحصاءات بشكل عام وإحصاءات الاقتصاد الكلي بشكل خاص، حيث عملت على تطوير مجال التنسيق بين منتجي البيانات، وإنشاء إطار مؤسسي للتنسيق تشمل اللجان أو المجلس الوطني للإحصاء، والمجلس الوطني للتخطيط وغيرها. كما توفر الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول العربية مجموعة من البيانات المتعلقة بالحسابات القومية تضمن اتساق إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مع إحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية.

تقوم عدة مؤسسات إحصائية باستخدام أدوات وأساليب إحصائية لتقييم اتساق الإحصاءات، ومنها الإطار الاقتصاد الكلي، والبرمجة المالية، والنماذج القياسية، ونماذج المدخلات والمخرجات. يتم التطرق إلى وضعية اتساق البيانات في بعض الدول من خلال التقرير السنوي للبنك المركزي، أو من وثائق الموازنة العامة ، أو من التقارير حول التوقعات الاقتصادية.

هناك مجموعة من التحديات تواجه الدول العربية في هذا الشأن تتعلق بتعدد مصادر البيانات، ما يطرح إشكالية التنسيق بين مختلف منتجي هذه الإحصاءات، إضافة إلى اختلاف التصانيف الإحصائية المطبقة في إعداد المؤشرات، وتوقيت توفر البيانات، وأسس وطريقة التسجيل للبيانات، والوصول للبيانات التفصيلية.